



©UNICEF/Ammar/2018

ضمان المستقبل

الالتزام بالتغيير

مؤتمر إعادة إعمار العراق
الكويت | ١٢-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨



فرح و شقيقتها تجلسان خارج مستشفى الخنساء
في شرق الموصل

من دون الاستثمار الكافي في أطفال العراق، من المحتمل تقويض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في العام الماضي لإنهاء النزاع والانتقال إلى مستقبل مستقر.

من الضروري الآن اتخاذ الإجراءات لوضع استثمارات رئيسية تضمن توفير فرص التعليم والحماية والإشراك الإيجابي للأطفال والشباب الذين يعتمد عليهم مستقبل العراق.

لكي يزدهر الأطفال، يتطلب الانتقال الناجح استعادة الخدمات الأساسية في المدن والبلدات التي تضررت جراء النزاع، فضلاً عن إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية التي دُمّرت.

من الأمور الأساسية الهامة أيضاً هي تنمية الثروة البشرية للعراق، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة في المجتمعات المحلية، وإعطاء الأطفال والشباب العراقيين الأدوات والطرق ومنحهم اليقين بالقدرة على الخروج من حالة الحرمان الحالية.

إن الاستثمار العاجل في الفرص المتاحة للأطفال واليا فعين للتعلم وتطوير المهارات والانتقال إلى مرحلة الشباب البالغ الذي سيبنى مستقبل البلاد لن يلبي الاحتياجات الفورية الآن فحسب، بل يسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار والازدهار وإعادة رتق النسيج الاجتماعي الممزق على المدى الطويل.

في غياب التركيز على هذه المجالات، يخاطر العراق بضيا ع جيل كامل من الأطفال - الذين يشكلون نصف سكانه وكل أمله في المستقبل.

لقد شكل تصاعد النزاع في العراق أولاً وقبل كل شيء أزمة للأطفال. وقد تدهور وضع الأطفال بشكل حاد مع تصاعد أعمال العنف والنزوح والفق ر.

والآن بعد أن بدأ العنف بالانحسار وعودة الأطفال وعائلاتهم إلى ديارهم، ينتقل العراق نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. يجب أن يُعطى الأطفال فرصاً ومسارات للشفاء من جراح الماضي والانخراط والمشاركة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم.

سيحتاج الأطفال والشباب إلى نظم حماية إجتماعية متينة لتلبية احتياجاتهم وإلى قاعدة أساسية تحفزهم على إكمال دراستهم وتحقيق ما يطمحون إليه من فرص العمل وفي الحياة. وبدون ذلك، فإنهم يخاطرون بالعيش في فقر، معرّضين لسوء المعاملة والاستغلال. ومن الضروري أيضاً إعادة إعمار البنى التحتية الأساسية وتوفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية والدعم المستمر للعائلات والمجتمعات المحلية. وعندئذ فقط سيحظى الأطفال وعائلاتهم بالأمل في مستقبل أفضل في بلدٍ عانت لفترةٍ طويلةٍ من الزمن.

إعادة الإعمار

إن الأطفال الذين نجوا من وطأة أعمال العنف التي اجتاحت العراق وعانوا من أعلى مستوى من الضغوط والصدمات النفسية والاجتماعية، يتعرضون الآن لمخاطر التمييز. وفي بعض الحالات، تُحرم العائلات من حق العودة إلى ديارهم، مما يتسبب في المزيد من عدم الاستقرار لأطفالها. وتبين الدراسات في المناطق المتضررة من النزاع أن عمليات الإخلاء تمثل ٣٧ في المائة من الحالات المتعلقة بالإسكان والأراضي وحقوق الملكية، فيما شكلت نسبة الترحيل القسري خلال الفترة من تموز ٢٠١٦ إلى تموز ٢٠١٧ ١١ في المائة من الحالات^٢

التوصيات

- الاستثمار في ترميم شبكات وخدمات المرافق لضمان إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي المحسنة في كافة المناطق الحضرية والريفية المتضررة .
- إعادة بناء المنازل والمباني لكي لا يضطر الأطفال والعائلات إلى السكن في مواقع قد تكون خطيرة أو غير محصنة ضد تغيرات الطقس.
- الاستثمار في بناء وإعادة إعمار المرافق التعليمية.
- مساعدة العائلات على تأمين الحقوق المتعلقة بالأرض والمسكن والملكية، بحيث يحق للعائلة العودة إلى ديارهم.

◀ دُمّر النزاع الأخير منازل آلاف الأطفال، مما أدى إلى تفاقم أزمة نقص المساكن العرجة أصلاً.

◀ في الموصل وحدها، هناك حوالي ٨,٥٠٠ منزل مدمر، مما يؤثر على نحو ٢٥,٠٠٠ طفل ومراهق.

◀ تتسبب التوترات الحاصلة جراء النزاع في عمليات الإخلاء القسري التي تمنع الأطفال وعائلاتهم من العودة إلى ديارهم.

إن إعادة بناء البنية التحتية الحيوية في العراق سيعيد الأسس الفعلية للبلاد.

تعمل شبكات وخدمات المرافق على ضمان إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي المحسنة في كافة المناطق الحضرية والريفية التي تضررت. وقد لحق الدمار بالبنى التحتية التي كانت تعاني بالفعل من عقود من تدهور الاستثمار فيها وضعف أعمال الصيانة في العديد من المناطق. أما في مناطق أخرى، فقد توقفت الاستثمارات في البنى التحتية التي كانت مقررة أو جارية بسبب النزاع. كما فُقدت الأماكن المفتوحة، مما أثر على نوعية حياة السكان، ولا سيما الأطفال والمراهقين الذين يفتقرون إلى أماكن آمنة ترفيهية للعب. وتعاين مناطق عدة من انعدام الخدمات والمرافق التعليمية الكافية والمجهزة.

وفي قطاع الإسكان، أدت الأضرار التي لحقت بالدور والمنازل خلال النزاع إلى تفاقم العجز الإسكاني الذي يبلغ حوالي ٢ مليون وحدة سكنية^١ مع ٥٠ في المائة من هذا العجز في بغداد ونيوى. ومع العودة المستمرة للسكان إلى مناطقهم، تجد الكثير من العائلات أن منازلهم تتطلب إصلاحات كبيرة، الأمر الذي يزيد من تفاقم أزمة النقص في المساكن المتواجدة في كل مدينة ما قبل النزاع. ففي الرمادي، على سبيل المثال، تشير تقييمات الأضرار التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تدمير نحو ١,٥٠٠ منزل تدميراً كاملاً، وتعرض ما يزيد عن ٦,٧٠٠ منزلاً لأضرار جسيمة أو كبيرة.

بالتالي تُجبر العائلات العائدة إما على استئجار مكان ما للسكن ريثما يقومون بإعادة بناء منازلهم - مما يضع العائلة تحت ضغوط اقتصادية إضافية - أو أن يضطر معظم أفرادها بما فيهم الأطفال لاتخاذ مأوى في مخيمات النازحين أو في المباني غير المكتملة. وقد أرغمت العديد من العائلات الأشد فقراً على أن تعيش في أنقاض منازلها، وفي ظروف قد تكون غاية في الخطورة، مما يعرض حياة الأطفال والمسنين فيها للخطر. وهذا يدفع العائلات إلى إخراج أطفالها من المدرسة ودفعهم للعمل.

١ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat).
٢ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat).



بنايات مهْدَمة على ضفة نهر دجلة في غرب الموصل

الفقر

◀ واحد من كل أربعة أطفال في العراق يعيشون في فقر^٢.

◀ يعاني ٣٠ في المائة من الأطفال العراقيين دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، وأكثر من ثلث الأطفال العراقيين يفتقرون إلى الدخل الكافي وإلى فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة والصرف الصحي.

◀ سيكون الاستثمار في الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل بشكل عام لشباب العراق الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم أمراً محورياً. لتغيير الأوضاع في البلاد.

يجب أن تنصدر احتياجات الأطفال سُلم الأولويات في إعادة إعمار العراق. حيث لن يتحقق ازدهار وثناء الأطفال بالأسمنت فقط.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدلات الفقر في العراق قد زادت بشكل ملحوظ من ١٩ في المائة في ٢٠١٢ إلى ٢٣ في المائة في ٢٠١٤، في حين أن معدلات الفقر في المحافظات التي شهدت حالات النزوح الجماعي للسكان وتلك التي تضررت بالنزاع قد بلغت ٣٨ في المائة و ٤١ في المائة على التوالي .

كما أظهرت التقديرات في عام ٢٠١٢ أن نحو ٣,٧ مليون طفل في العراق يعيشون في فقر (يشكلون ٢٣ في المائة من جميع الأطفال). ويقدر أن ٣٩ في المائة من هؤلاء الأطفال ليس لديهم دخل كاف، كما أنهم يفتقرون إلى خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي.

للفقر آثار غير قابلة للزوال على الأطفال. وهو يضعف قدرات العائلات على المساهمة في تكاليف تعليم وصحة الأطفال. ويظهر الأطفال الفقراء في جميع أنحاء العراق معدلات التحاق في التعليم أقل من المعدلات الوطنية. كما يمكن للفقر أن يدفع الأطفال إلى العمالة المبكرة من ضمنها التجنيد في القتال.

النسب المئوية للأطفال الذين يعانون من أنواع مختلفة من الحرمان^٥

١٧-١٥ سنوات	١٤-٥ سنوات	٤-٠ سنوات
١٠,٧	١٢,٤	٢٩,٩
١٠,٥	١١,٤	١٢,٣
١٤,١	١٦,٢	١٥,٣
٤,٧	٥,٢	٥,٨
١١,٨	١٤,١	١٣,٨
١٥,٠	٩,٤	-
٣١,٦	٦,٦	-
-	١٥,٦	-

ويرتبط فقر الأطفال ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار. فمع انخفاض أسعار النفط ابتداءً من عام ٢٠١٤، انخفض كذلك إجمالي الإنفاق الحكومي. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي في العراق بنسبة ٢٧ في المائة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

وهما أن صناعة النفط تمثل حوالي ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر ٩٥ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية (٢٠١٢)، فإن الانخفاض المستمر في أسعار النفط خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ و الانكماش الاقتصادي ساهما في ازدياد الاضطرابات والتقليل من الاستثمار في الخدمات الرئيسية.

٣ في عام ٢٠١٢.
٤ يقاس فقر الأطفال بالحرمان من الحقوق في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي ومستويات المعيشة الأساسية والحماية من الإهمال وسوء المعاملة.
٥ تقديرات اليونسيف استناداً إلى بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق للعام ٢٠١٢.

وقد تفاقم الوضع بالنزاع ونزوح أكثر من ٣,٣ مليون شخص في تموز ٢٠١٧ - نصفهم من الأطفال - وعودة أكثر من مليونين من السكان إلى مناطقهم. هذا بالإضافة إلى أن العراق يستضيف أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ من سوريا.

وقد أدت الصدمات المالية إلى تحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار الإنتاجي، وزادت من شدة الفقر والحرمان بين السكان النازحين. وبسبب فقدان سبل العيش وانعدام فرص العمل، يتزايد عجز العائلات النازحة المتضررة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالها، واستنزاف ممتلكاتها وموجوداتها الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية في صحة وتعليم ورفاه الأطفال

التوصيات

- إعادة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية في العراق من أجل الاستجابة لاحتياجات الأطفال الفقراء والأكثر ضعفاً في بلوغ حقوقهم الأساسية في التعليم والحياة الصحية. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى جعل برامج شبكات الأمان الاجتماعي مراعية لاحتياجات الأطفال وتلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- يجب أن يكون التصدي لفقر الأطفال متعدد الأبعاد في صلب أي تخطيط إنمائي للعراق، وذلك للتخفيف من الحرمان المرتكز على الطفل مثل الحرمان من التحصيل العلمي، ومن الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وخدمات المياه والصرف الصحي.

التعليم

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء لضمان استمرارية عملية التعليم، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. فالنقص في المعلمين، وعدم توفر المهارات التعليمية و مهارات التدريس ووجود مناهج دراسية خالية من تعليم المهارات الحياتية، كلها تعني أن الأطفال لا يتعلمون أو أنهم يغادرون المدارس دون كسب المهارات الأساسية المطلوبة.

التوصيات

- الاستثمارات متعددة السنوات المخصصة مسبقاً للتعليم الوطني، التي تشمل تنمية قدرات الكوادر التعليمية والقوى العاملة الاجتماعية وتعزيز معايير الجودة.
- توفير فرص التعليم الفوري والجيد، بما في ذلك من وسائل التعليم غير النظامي المعتمدة والمجازة ذات المسارات التي تفضي الى التعليم النظامي.
- وضع نهج ابتكارية للتعليم المنتظم والمعتمد والمجاز الذي يمكن أن يضم جميع الأطفال، ولا سيما أولئك الذين التحقوا بالتعليم غير النظامي أو ممن هم خارج المدرسة، عندما لا يتسنى إيصال الخدمات التعليمية التقليدية الى فئات معينة من السكان.
- وجوب قيام القطاع الخاص والجهات المانحة الدولية بتقديم الدعم لتوفير فرص التدريب الفني والمهني المصممة خصيصاً لإعداد المراهقين والشباب بشكل أفضل لحياتهم العملية.

- ◀ بعد أن كان مُودجاً للتعليم، يسعى العراق جاهداً من أجل إعادة بناء نظام التعليم.
- ◀ هناك نقص في المدارس والمعلمين والمواد التعليمية.
- ◀ ثمة ضرورة ملحة للاستثمار في المعلمين والمدارس، وزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد لجميع الأطفال
- ◀ أكثر من ٣ ملايين طفلاً لا يذهبون إلى المدرسة بشكل منتظم.

بعد أن كان يُعدُّ مُودجاً للتعليم في المنطقة، يسعى العراق جاهداً من أجل إعادة بناء نظامه التعليمي. لقد كان لسنوات النزاع أثراً مدمراً على القطاع الذي يعاني الآن من تحديات هيكلية ومؤسسية، حيث أن نحو نصف عدد المدارس في العراق بحاجة إلى إصلاحات، والتي تم استنزافها نتيجة النزوح السكاني واسع النطاق الذي ضاعف الضغوط على الأبنية المدرسية القائمة.

وفقاً للدستور، يقع التعليم في صميم تنمية العراق كعامل أساسي لتقدُّم المجتمع، فالتعليم مجاني على جميع الأصعدة، والتعليم الإبتدائي إلزامي. غير أن موجات النزاع المتكررة أدت إلى خلق المزيد من التحديات والثغرات الكبيرة في فرص الحصول على التعليم وفي جودته. علاوة على ذلك، لا يزال نزوح السكان يعرقل سير عملية التعليم لملايين الأطفال، مما يؤدي إلى تسرب الكثيرين منهم، ويحد من إمكانية الوصول إلى التعليم ويؤثر على جودة التعليم عموماً.

ثمة ما يقرب من ٣,٥ مليون طفل عراقي في سن الدراسة ممن لا يذهبون إلى المدرسة أو يرتادونها بشكل غير منتظم، وأكثر من ٧٠٠,٠٠٠ طفل نازح ممن فاتهم سنة دراسية كاملة من التعليم. وفي المحافظات المتضررة من النزاع مثل صلاح الدين وديالى، بلغت نسبة الأطفال في سن الدراسة ممن هم خارج النظام التعليمي ٩٠ في المائة^٦.

وقد زاد عدد الأطفال خارج المدرسة بسبب النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين من سوريا، فليس هناك ما يكفي من المدارس أو المعلمين. وفي حين أن الأطفال المتضررين من النزاع قد فاتهم سنوات من الدراسة، إلا أن الآثار المترتبة على العنف تعني أن هؤلاء الأطفال ومعلميهم بحاجة إلى أكثر من مجرد التعليم - فهم بحاجة إلى تعليم مهارات الحياة وإلى الدعم النفسي والاجتماعي.



طلاب داخل خيمة تابعة لمدرسة اليونيسف في مخيم الجثائية

الأطفال والمراهقون والشباب

◀ حوالي ٧٠ في المائة من سكان العراق هم دون سن الثلاثين.

◀ يحتاج المراهقون والشباب إلى الفرص

إن التعرض للعنف يضر بالصحة النفسية والاجتماعية للطفل. لقد عانى الأطفال الذين عاشوا في الموصل من ضغوط وعنف هائلين. أكد ٨٠ في المائة من المراهقين من الموصل الذين تمت مقابلتهم إنهم يعانون من الصدمات ويخافون من هجمات المسلحين. يعاني بعض الأطفال من الكوابيس التي تبدو حقيقية لهم لتؤرقهم حتى أثناء النهار^٧. إن وفاة أحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الأقارب تخلف آثاراً عميقة يصعب زوالها من أذهان الأطفال، ولا يزال ٩٠ في المائة من هؤلاء الأطفال يعيشون مع الصدمات النفسية والعاطفية التي أثرت عليهم.

وفقاً للبنك الدولي، يبلغ عدد سكان العراق حوالي ٣٧ مليون نسمة، ٧٠ في المائة منهم تقريباً - أو ما يقرب من ٢٥ مليون عراقي - ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً. إن ٦٠ في المائة من سكان العراق تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، فيما تبلغ النسبة ٥٤ في المائة في الدول المجاورة و ٤٨ في المائة في البلدان النامية عموماً.

ومع طول فترة حرمانهم من جوانب الطفولة الأساسية مثل المدرسة واللعب، لم يعد العديد من الأطفال الذين كانوا يعيشون في الموصل يراعون أو يتحسسون العنف ويجدون من الصعوبة أن يعودوا أطفالاً مرة أخرى. إن التعرض لأقصى مستويات العنف والحرمان يمكن أن يتسبب في معاناة الأطفال من "الإجهاد السام" - وهو أخطر أشكال الاستجابة للإجهاد - والذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على صحتهم الجسدية والنفسية على المدى الطويل إذا لم يحصلوا على الدعم المناسب.

أدى النزاع والعنف إلى تضائل الثقة بين المجتمعات المحلية. وعندما تفتقر المجتمعات إلى الثقة والتماسك الاجتماعي، غالباً ما تتصاعد التوترات، وتزداد الجرائم، واستهداف الأقليات، والعنف الجنسي، والاتجار وزواج الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتنشب النزاعات في نهاية المطاف.

فخدمات الصحة النفسية المتاحة حالياً لا تستطيع تلبية الاحتياجات المتزايدة. في عام ٢٠١٤، كانت نسبة توزيع الكوادر العاملة في مجال الصحة النفسية هي طبيب نفسي واحد لكل مليون شخص و عامل اجتماعي واحد لكل ٥٠٠,٠٠٠ شخص^٨.

فمن دون الاستثمار الكافي وزيادة الفرص، قد تتفاقم أوجه الهشاشة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل الشباب لقمة سهلة للاستغلال وسوء المعاملة والاتجار والتطرف والتجنيد في القتال وزيادة احتمالات اللجوء إلى العنف في حل النزاع.

مع ذلك، فإن المراهقين والشباب هم موارد غير مستغلة تنتظر تفعيل دورها، حيث يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في توطيد الثقة وبناء التسامح وسد الخلافات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وقد نزح الكثير من النساء والفتيات والفتيان من الأقليات الدينية الأخرى ممن فرّوا من عمليات الاختطاف والتجنيد والعنف. حيث يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الطبية والصحة النفسية والاجتماعية. وهناك حاجة ماسة لتوفير الدعم لإعادة تأهيل وإعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

من خلال دراسة تم تنفيذها في عموم البلاد، تبين أن أحد أقوى العوامل المؤثرة في انضمام الأطفال إلى القتال هي الدوافع المالية^٩، يلي ذلك الدفاع عن أو تحرير الديار والدين.

◀ تعرض الأطفال الذين عاشوا في مناطق النزاع لضغوط وعنف هائل.

◀ ٩٠ في المائة من الأطفال في الموصل لا يزالون تحت تأثير صدمة موت أولئك المقربين منهم.

◀ لا تستطيع خدمات الصحة النفسية والاجتماعية الحالية مواكبة وسد الاحتياجات

◀ بدون الاستثمار في الأطفال، يخاطر العراق بالانزلاق مرة أخرى إلى حلقة التظلم والعنف

٧ تقرير منظمة انقاذ الطفل (٢٠١٧): واقع لا يطاق- أثر الحرب والنزوح على الصحة النفسية للأطفال في العراق. يمكن الحصول عليه من خلال الرابط: <https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/12182/node.pdf.1.2017>

٨ أطلس منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية ٢٠١٤
٩ اليونيسف/مؤسسة تازنيتش الدولية، شباط ٢٠١٧

التوصيات

- الاستثمارات متعددة السنوات المخصصة مسبقاً للأنظمة الوطنية لحماية الطفل، بما في ذلك بناء قدرات القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي.
- الحاجة إلى استثمارات كبيرة في خدمات الصحة النفسية والاجتماعية المتخصصة
- ضرورة تسجيل المواليد وإصدار الوثائق المدنية الأخرى كونها أساساً لحقوق الطفل في الانتماء إلى وجمع الشمل مع عائلته.
- يجب أن يتمكن المراهقون والشباب من الوصول إلى الفرص المتاحة لهم للانخراط في المجالات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية من أجل تحقيق إمكاناتهم وتعويض المخاطر التي يواجهونها والشعور بالإحباط وانعدام الأمل الذي يلازمهم.
- توفير فرص العيش الكريم والمشروع والحماية الاجتماعية المناسبة والكافية لفئات الشباب والأسر الأكثر ضعفاً.
- آليات لتمكين المراهقين والشباب من المساهمة في صنع القرارات حول مستقبل بلادهم.

هذه الدوافع، إلى جانب نقص الفرص المتاحة للشباب، يمكن أن تدفع الشباب إلى أفكار أكثر تطرفاً. وهناك خطر كبير من استمرار تجنيد الأطفال، حيث أن أقوال ثلث الأولاد، ممن لم يرتبطوا بالقتال من قبل، الذين يتطلعون حالياً إلى الانضمام إلى القتال.

هناك حاجة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي والتدخلات إلى الأطفال الذين كان لهم دوراً نشطاً في القتال، أو المتهمين بالانتماء إلى الجماعات المسلحة، من ضمنهم الأطفال المحتجزين أو الذين تم الإفراج عنهم.

فمن دون الاستثمار الهام في تنمية قدرات المراهقين والشباب في العراق للمساهمة الفعالة في مجتمعاتهم وعائلاتهم وسد الثغرات الاجتماعية والثقافية، سيكونون في خطر الانزلاق مرة أخرى إلى دائرة التهميش والحرمان والتظلم والعنف التي يمكن أن تهدد استقرار البلاد.

◀ **الأطفال بحاجة إلى الخدمات والمهارات الحياتية لبناء وخلق الثقة والتفاهم اللازمين لتحقيق السلام الدائم.**

لقد كان للنزاع في العراق آثاراً خطيرة على حياة الأطفال. وقد تعرض العديد من الأطفال للعنف المباشر أو غير المباشر. ويواجه الجيل الحالي من الأطفال تهديدات متعددة الأوجه وبيئة عدائية للنمو والتعلم والحصول على الموارد الاقتصادية. وهناك أعداد كبيرة من الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم.

وبالنظر إلى المستقبل، تشمل التحديات الكبرى العنف النفسي والجسدي في المدارس وفي المجتمع المحلي، وارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاطره، بما في ذلك زواج الأطفال وعمالة الأطفال والأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

طلاب يرتدون الزي المدرسي الشتوي المقدم من اليونيسف في الموصل. العديد من الطلاب في مدينة الموصل فاتهم ما يقرب ثلاثة أعوام من التعليم

للمزيد من المعلومات:

جوليت توما

مديرة الإعلام، مكتب اليونيسف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
+962 79 867 4628 | jtouma@unicef.org

ليلى علي

مسؤولة إعلام، مكتب اليونيسف في العراق
+964 780 925 8542 | laali@unicef.org

تمارا كومير

مسؤولة إعلام، مكتب اليونيسف الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
+962 79 758 8550 | tkummer@unicef.org

الان ميران

مسؤول إعلام،
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، العراق
+964 750 342 7036 | Alan.miran@unhabitat.org

سلمى مصطفى

مساعدة إعلام، المكتب الإقليمي للدول العربية،
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
+20 2 37618812 | Salma.Mustafa@unhabitat.org